الأمم المتحدة

E/CN.18/2005/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr :.General
9 May 2005
Arabic
Original: Spanish

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الخامسة
نيويورك، ١٦ - ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*
الجزء الوزاري الرفيع المستوى والحوار بشأن السياسات العامة مع رؤساء المنظمات الدولية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف بأن تحيل طيه تقرير المبادرة التنظيمية بشأن ''اجتماع الخبراء المعني بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة'' (انظر المرفق).

وتطلب البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة من الأمين العام إدراج هذا التقرير ضمن وثائق الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المقرر عقدها في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥.

* E/CN.18/2005/1.

240505 240505 05-33886 (A)
0533886

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

اجتماع الخبراء المعني بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة، المعقود في الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في سان خوسيه، كوستاريكا

تقرير الرئيس

[الأصل: بالإسبانية]

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣
ثانيا – تنظيم الأعمال ٣
ثالثا – الاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية ٤
برنامج الافتتاح ٤
البرنامج التوجيهي ٤
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ٥
اتفاقية التنوع ٥
دراسات الحالة الإفرادية على الصعيد الوطني ٥
مناقشات الأفرقة العاملة ٧
رابعا – اجتماع الخبراء المعني بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات والالتزامات الدولية ذات الصلة ٩
عرض دراسات الحالة الإقليمية ١٠
مناقشات أفرقة العمل الإقليمية ١١
فريق منطقة آسيا والمحيط الهادئ ١١
فريق أفريقيا ١٢
فريق أمريكا اللاتينية ١٣
فريق البلدان الشمالية ١٤
خامسا – الملاحظات الختامية ١٥
سادسا – إعلان كوروبيسي والتوصيات الموحدة ١٦

أولا – مقدمة

عُقد اجتماع الخبراء المعني بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة في سان خوسيه، كوستاريكا، في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وكان قد عُقد قبله لمدة يومين الاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية وذلك في يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد دعا إلى عقد هذا الاجتماع كل من التحالف الدولي للشعوب الأصلية والقبلية للغابات المدارية ورابطة نغوبيك وهي المنظمة المحلية المضيفة وحكومة كوستاريكا. وهذا نص موجز للأعمال والإجراءات والنتائج الرئيسية والتوصيات المقدمة لكل من منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واتفاقية التنوع البيولوجي. ويدعي جميع الأشخاص المهتمين إلى قراءة التقرير الكامل لأعمال الاجتماع.

وبغية تهيئة مناخ يمكن في ظله صوغ توصيات يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي، وجهت الدعوة لمشاركين ينتمون لجميع بلدان وشعوب العالم. كما تركز اختيار المشاركين على حضور مجموعة من الوكالات الدولية الرئيسية ذات العلاقة بالسياسات العامة للغابات، والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية ذات الصلة، وممثلي الحكومات وهيئات الأمم المتحدة المهتمة بموضوع الاجتماع. وبلغ العدد الإجمالي للمشاركين ١٦١ مشتركا، منهم ١٠٤ من ممثلي الشعوب الأصلية و ٩ ممثلين للوكالات الدولية، و ٢٦ ممثلا للمنظمات غير الحكومية، و ١٥ ممثلا للحكومات و ٥ ممثلين للدوائر العلمية.

الأهداف

تمثّل الهدف الأساسي لاجتماع الخبراء والاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية في تحديد الطرق الكفيلة بتحسين التنفيذ الوطني للالتزامات الدولية المعنية بالشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية والمعارف التقليدية المتعلقة بالغابات. وتمثلت الأهداف الخاصة للاجتماع في زيادة فهم التحديات والنجاحات المجابهة في الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات والقضايا ذات الصلة. وتقديم توصيات ملموسة لتحسين التنفيذ على الصعيد الوطني؛ وتحديد الاستراتيجيات وأفضل الممارسات اللازمة للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والقبلية والحماية الفعالة لمعارفها التقليدية المتعلقة بالغابات والحفاظ عليها.

ثانيا – تنظيم الأعمال

عُقد الاجتماع على مرحلتين، ففي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ عُقد الاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية، وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر عُقد اجتماع الخبراء الرسمي. وكان الهدف الأساسي من الاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية

هو توفير محفل للشعوب الأصلية كي تناقش فيه أعمال اجتماع الخبراء المقبل ولكي يكون بمثابة منتدى لبناء القدرات. وبعد انتهاء الاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية، عُقد اجتماع الخبراء بكامل هيئته حيث اشترك ممثلون للحكومات والوكالات الدولية في المناقشات والأفرقة العاملة.

ثالثا – الاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية

كانت الأهداف الرئيسية وراء عقد اجتماع تحضيري للشعوب الأصلية مدته يومان قبيل اجتماع الخبراء تتمثل فيما يلي: توفير دورة لجميع ممثلي الشعوب الأصلية لبناء القدرة اللازمة للاطلاع على عمليات السياسات الدولية المتعلقة بالغابات؛ وتنظيم منتدى لتبادل الخبرات على الصعيدين الوطني والمحلي بين الشعوب الأصلية المنتمية إلى مختلف المناطق؛ وصياغة تفاهم مشترك؛ وتعزيز التضامن والتواصل فيما بين منظمات الشعوب الأصلية وشبكات الدعم.

برنامج الافتتاح

بدأ برنامج الاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية بشعائر الافتتاح التي قام بأدائها **دون أوربينو فيغويرو** الذي طلب من الأرواح أن ترشد المداولات التي ستعقد لاحقا. وقام السيد **كيطيساك راطانا كرايانغسري** الأمين التنفيذي للتحالف الدولي للشعوب الأصلية والقبلية للغابات المدارية بتقديم موجز لبرنامج الاجتماع والنتائج المتوقعة للمناقشات والمداولات التي ستجرى لاحقا. ثم قامت بعد ذلك **السيدة استر كاماك**، رئيسة فريق التنسيق المحلي والمنسقة الإقليمية لمنطقة أمريكا الوسطى في التحالف بالترحيب بجميع المشتركين وقدمت عرضا موجزا للترتيبات الخاصة بالاجتماع. واشترك في رئاسة الاجتماع التحضيري للشعوب الأصلية **السيد بارشورام تامانغ** العضو في منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والمنسق الإقليمي للتحالف لمنطقتي آسيا وجنوبي آسيا، **والسيدة اسبرانزا كولوب** وهي من زعماء المايا الروحيين.

البرنامج التوجيهي

في أعقاب البرنامج الافتتاحي، وجه السيد تامانغ والسيدة كولوب انتباه الحاضرين إلى البرنامج التوجيهي، حيث قام مجموعة من المقدمين بتزويد المشتركين بمعلومات أساسية عن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واتفاقية التنوع البيولوجي. ولإيجاد نوع من التوازن بين مختلف وجهات النظر، دُعي ممثلون لأمانتي كل من العمليتين إلى تقديم عرض لأعمال

كل منهما، وبعد ذلك قام بعض من قادة الشعوب الأصلية بشرح تاريخ انخراط الشعوب الأصلية في هاتين العمليتين وتقديم معلومات في هذا الصدد من منظور الشعوب الأصلية وكذلك من منظور المجتمع المدني.

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

قدمت **السيدة غزال باديوزماني**، التي مثلت أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، عرضا للأعمال السابقة التي اضطلع بها المنتدى ومهامه. وتعتبر الاقتراحات المقدمة من أجل اتخاذ إجراء، والتي انبثقت عن هذه العمليات، هي الوثيقة التي يهتدي بها المنتدى في أعماله. ويعد المنتدى الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ هيئة عالمية معنية بالسياسات الدولية المتعلقة بالغابات تقع ضمن نطاق برنامج عمل المجلس. ثم عرض **السيد توم غريفيث** من برنامج شعوب الغابات بعضا من التحديات والعقبات التي تصادفها الشعوب الأصلية في تلقي قدر أكبر من الاعتراف داخل المنتدى، وأشار إلى التعاون الذي أقامته المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية مع المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية في المنتدى. وقام **السيد ماريشال آرياس**، من هيئة شعب كونا البنمي التي شكلت منذ أمد طويل جهة تنسيق للشعوب الأصلية ضمن عمليات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بعرض التحديات التي واجهتها الشعوب الأصلية في الماضي في سياق تعاونها مع تلك العمليات واشتراكها فيها.

اتفاقية التنوع البيولوجي

قدم **السيد جون غوردون سكوت** من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي عرضا عاما موجزا لهيكل ومهام الاتفاقية وأمانتها التي توفر الدعم لتنفيذها. وقدمت **السيدة جاني لاسيمبانغ** التي تنتمي لشعب كادازان الماليزي والتي تعمل حاليا كأمينة عامة لميثاق الشعوب الأصلية الآسيوية سردا للأعمال التي قامت بها الشعوب الأصلية من أجل زيادة الاعتراف بحقوق تلك الشعوب في إطار الاتفاقية وفي كافة العمليات المتصلة بها.

دراسات الحالة الإفرادية على الصعيد الوطني

بعد انتهاء الجلسات التوجيهية، قُدمت مجموعة من دراسات الحالة الإفرادية من قِبل مؤلفيها. وكان التحالف الدولي للشعوب الأصلية والقبلية للغابات المدارية قد طلب إجراء هذه الدراسات لمعرفة التقدم المحرز في مجال تنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيدين الوطني والمحلي، وتحديد أمثلة واضحة للتحديات التي تواجهها في سياقات مختلفة الحكومات، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية والوكالات الدولية ذات الصلة بالغابات، فضلا عن

الإشارة إلى النجاحات المعينة التي تحققت وإلى الحالات التي تمثل أفضل الممارسات. وفي هذا التقرير، يرد سرد موجز لدراسات الحالة الإفرادية. وتتاح لدى أمانة التحالف الدولي دراسات كاملة للحالات الإفرادية بناء على الطلب. وقد قدمت خلال الاجتماع الدراسات التالية:

أفريقيا

- جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة إميلي كاروزو، بالإنابة عن السيد سنافاس ماليكو ادريان
- رواندا، السيد تشارلز يويراغي
- كينيا، لم تقدم الدراسة بسبب قيود السفر، السيدة لوسي مولينكاي والسيد دانييل كوبي

آسيا

- تايلند، السيد تشوبينيت كيسمانيه
- نيبال، دكتور بيجاي سينغ
- الفلبين، السيدة جيل كارينو
- الهند، لم تقدم الدراسة المطلوبة بسبب قيود السفر، وعوضا عنها قدم السيدان ديفديت ناندي ودسراث ماركام سردا لخبرات المجتمع المحلي.

أمريكا اللاتينية

- بيرو، السيد روبرتو اسبنوزا
- فنزويلا، السيد أورتيميو كاستيو
- بنما، السيد مارثيال آرياس

بلدان الشمال

- روسيا، السيد فلاديمير بورشانيكوف
- الولايات المتحدة الأمريكية، السيد فرانك ليك
- كندا وخطة عمل ويندياك، السيد هاري بومباي.

وخلال عرض الدراسات الوطنية لهذه الحالات الإفرادية قدمت وثيقة مشروع الإعلان التي أعدتها لجنة صياغة الإعلان إلى المشتركين لمناقشتها واقتراح إدخال أي تعديلات عليها.

مناقشات الأفرقة العاملة

عقب الجلسة التوجيهية والعرض والمناقشات التفصيلية للدراسات الوطنية للحالات الإفرادية، أجريت مناقشة عامة لما يود أن يقدمه المشتركون إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وسائر العمليات ذات الصلة المتعلقة بالالتزامات الدولية بشأن السياسة العامة في مجال الغابات والشعوب الأصلية. ثم انقسم المشتركون في الجلسة العامة إلى أربعة أفرقة عاملة متخصصة لمناقشة ثلاثة مجالات ذات أهمية للشعوب الأصلية هي: وضع آليات وصكوك على المستوى الدولي؛ ووضع آليات وصكوك على المستوى الوطني؛ والقضايا أو العقبات التي تحول دون مشاركة الشعوب الأصلية. وأنشئ فريق عامل آخر لمناقشة المبادئ التي ترغب على أساسها الشعوب الأصلية في المشاركة في العمليات الدولية المتعلقة بالسياسة العامة في مجال الغابات وإدارتها. وترد أدناه التقارير التي قدمتها تلك الأفرقة العاملة إلى الاجتماع بكامل هيئته والتي قدمت بدورها إلى لجنة صياغة الإعلان لإدراجها في مشروع الإعلان.

الفريق العامل الأول المعني **بالمبادئ والديباجة** – طُلب منه مناقشة المبادئ التي يمكن على أساسها أن تبدي الشعوب الأصلية استعدادها للمشاركة في العمليات الدولية المتعلقة بالسياسات العامة في مجال الغابات، واستعراض ديباجة الإعلان. وناقش الفريق الذي ترأسته السيدة **جوبي كارينو** القضايا التي أثيرت خلال الجلسة التوجيهية وكذلك القضايا التي أثيرت في دراسات الحالة الإفرادية الوطنية والمناقشات التي تمخضت عنها في الجلسة العامة. وتمت صياغة مجموعة من المبادئ العامة التي شددت على أن الشعوب الأصلية تشارك في هذه العمليات كصاحبة حق وليس كصاحبة مصلحة. وبناء على هذا النهج القائم على المشاركة على أساس الحقوق، أكدت المبادئ من جديد حقوق الشعوب الأصلية المعترف بها في صكوك حقوق الإنسان الدولية. وتناول مشروع المبادئ أيضا طبيعة المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، مؤكدا على أنها ''غير قابلة للتقسيم، وغير قابلة للنقل، وغير قابلة للتصرف والتفاوض''، وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالأراضي والأقاليم التي وضعت من أجلها.

أما الفريق العامل الثاني الذي ترأست مناقشاته **السيدة جاني لاسيمبانغ** فقد تناول **الآليات والصكوك الوطنية**. وقدم الفريق تقريرا إلى الاجتماع بكامل هيئته يتضمن قائمة مفصلة بالتوصيات التي أبرزت الحاجة إلى مواءمة أو إلغاء و/أو إصلاح التشريعات الوطنية لكي تكون مطابقة للالتزامات الدولية. وتناولت التوصيات أيضا تقسيم الأراضي إلى فئات

(محميات، محتجزات وما إلى ذلك) وما ينجم عن ذلك من انعزال الشعوب الأصلية، والصناعات الاستخراجية والمسؤوليات التي تتحملها الحكومات لحماية حقوق الشعوب الأصلية في مواجهة هذه الصناعات. وأثيرت مسألة الإفصاح عن المعلومات على الصعيد الوطني باعتبارها مسألة ذات أهمية خاصة وكذلك الحاجة إلى إقامة آليات لحماية نقل المعرفة وتوسيع نطاقه.

وتناول الفريق العامل الثالث برئاسة السيد ميغيل آرياسي **الآليات والصكوك على المستوى الدولي**. وتمثلت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن مناقشات هذا الفريق فيما يلي: إن مسألة المعارف التقليدية المتصلة بالغابات ينبغي معالجتها في جميع مناقشات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على أنها قضية عامة التأثير؛ وأن منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية ينبغي أن يصبح جزءا من الشراكة التعاونية في مجال الغابات؛ وأنه ينبغي اتخاذ تدابير لكفالة تقديم الدعم المالي لمشاركة الشعوب الأصلية على جميع المستويات. كما أوجز الفريق مواطن الضعف الرئيسية في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والشراكة التعاونية في مجال الغابات التي شملت نقص الشفافية؛ وعدم فعالية آليات الرصد والإبلاغ؛ وضعف الروابط بين السياسة الدولية وتنفيذها على الصعيد الوطني؛ والعزوف الشديد عن مناقشة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقام الفريق العامل الرابع تحت رئاسة **السيدة ليا كانيهي** بمناقشة المسائل المتعلقة **بمشاركة** الشعوب الأصلية والعقبات التي تحول دون مشاركتها في عمليات السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي أو الفرص المتاحة لها للمشاركة فيها. وجرى التشديد في هذه المناقشات على نوعين من الحواجز وهي الحواجز الناشئة عن الصعوبات اللغوية، والحواجز المتمثلة في قصور فهم طبيعة وآثار هذه العمليات على الصعيد المجتمعي. وشملت التوصيات الخاصة المقدمة في هذا الصدد: الفرز السريع لطلبات الشعوب الأصلية لحضور عمليات الأمم المتحدة؛ وإنشاء آلية تمويل تابعة للأمم المتحدة تكون مخصصة للشعوب الأصلية بالتحديد؛ والتشديد على ضرورة مشاركة زعماء قبائل أو عشائر الشعوب الأصلية وشبابها ونسائها؛ وإصرار جميع عمليات الأمم المتحدة التي تتناول المعارف التقليدية المتصلة بالغابات على ضرورة مشاركة الشعوب الأصلية فيها. وفي ما يتعلق بالمساءلة والفهم المجتمعي، وضعت توصيات تتناول أنشطة المتابعة والتشاور على مستوى المجتمعات المحلية.

وتمت بعد ذلك مناقشة هذه البيانات في الجلسة العامة، وشملت المسائل المثارة بالإضافة إلى النقاط المذكورة في البيانات ما يلي:

- مسألة المفاوضات التجارية وتأثيرها على التشريعات الوطنية؛

- ضرورة وضع توصيات محددة لمعالجة مسألة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وهي مسألة موضع جدال في الوقت الحالي؛
- ضرورة إيلاء أولوية للتوصيات المقدمة؛
- عدم ذكر الصراعات الدائرة في أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية وعدم ذكر ما يتصل بذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان؛

وعرضت نتائج هذه المشاورات التي جرت في جلسة عامة على لجنة الصياغة علاوة على التقارير الخطية المقدمة من كل فريق عامل بالإضافة إلى أي تقارير منفصلة أبدى مشاركون رغبة في تقديمها. وعملت لجنة الصياغة ساعات طويلة لإدماج كل المعلومات المقدمة في مشروع إعلان كوروبيسي الذي قدم بعد ذلك إلى اجتماع الخبراء. وقد وضعت اللمسات الأخيرة للإعلان، حسبما يرى لاحقا، في الجلسة العامة المعقودة في اليوم الأخير للاجتماع الموافق ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ويرد إعلان كوروبيسي بالكامل في الفصل السادس من هذا التقرير.

رابعا – اجتماع الخبراء المعني بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات والالتزامات الدولية ذات الصلة

افتُتحت دورات العمل الرسمية لاجتماع الخبراء بشعائر روحية لشعوب المايا خارج مكان انعقاد المؤتمر. ونُظمت هذه الشعائر بقيادة **السيدة اسبيرانزا كولوب** من المكسيك التي تضرعت إلى قلب السماء وقلب الأرض أن يرشدا المشاركين في الاجتماع. وركع معا المشاركون من جميع أنحاء العالم طالبين التحلي بصفاء الذهن والحكمة في المداولات المزمع إجراؤها.

ثم افتتحت حكومة كوستاريكا الدورة الرسمية لاجتماع الخبراء بكلمة ترحيب لنائب وزير البيئة والطاقة الكوستاريكي **الأونرابل السيد ألن فلوريس مويا** الذي تحدث عن الدعم الذي تقدمه حكومة كوستاريكا للشعوب الأصلية داخل البلد وخارجه. وبعد ذلك ألقت **السيدة غزال باديوزماني** كلمة ترحيب باسم رئيس أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات **السيد بيكا باتوساري** شددت فيها على الأهمية التي تكتسيها الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لمستقبل الحوار الدولي بشأن الغابات. وستشهد الدورة الخامسة مناقشات رئيسية ستحدد شكل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والإمكانات المفتوحة أمام الدول لاتخاذ أي ترتيب مقبل بشأن الغابات. وشددت السيدة باديوزماني على أهمية إشراك الشعوب الأصلية في طائفة من الاجتماعات خلال الأشهر الخمسة المتبقية على

انعقاد الدورة الخامسة للمنتدى التي ستعكف فيها الحكومات والوكالات على مناقشة أولوياتها واتخاذ مواقفها استعدادا لتلك الدورة. ثم رحب **السيد بارشورام تامانغ** باسم التحالف الدولي للشعوب الأصلية والقبلية للغابات المدارية، بجميع المشاركين في الاجتماع. وشدد السيد تامانغ بشكل خاص على أن الشعوب الأصلية هي أطراف أساسية، بصفتها أصحاب الحقوق في الحفاظ على الغابات، وفي استغلالها وإدارتها بشكل مستدام. ومن القضايا الرئيسية التي استرعى السيد تامانغ انتباه الجلسة العامة إليها: عدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية؛ غياب العنصرين الاجتماعي والمتعلق بحقوق الإنسان في العديد من البرامج الوطنية للغابات؛ جهل المجتمعات المحلية والهيئات الحكومية المحلية بالاتفاقات والترتيبات الحرجية الدولية القائمة؛ المستوى المتدني لمشاركة الشعوب الأصلية في العمليات الدولية الرئيسية المتصلة بحماية حقوق الشعوب الأصلية في الموارد والأراضي والأقاليم.

وبعد اختتام جلسة الافتتاح الرسمي للاجتماع، أُعلنت أسماء رؤساء اجتماع الخبراء. وقدمت حكومة كوستاريكا دعما رفيع المستوى لجميع جوانب اجتماع الخبراء وأرسلت ممثلا هو السيد خوسيه موراليس ليشارك في رئاسة الاجتماع. وانضم إليه على المنبر **السيد جوسلان تيريز** من شعب كالينا في غيانا الفرنسية ومنسق منطقة أمريكا الجنوبية في التحالف الدولي.

عرض دراسات الحالات الإقليمية

بغية وضع إطار للمناقشة اللاحقة قام واضعو دراسات حالة كل من الأقاليم بعرض النتائج التي توصلوا إليها في الجلسة العامة. واستهل هذه العروض **السيد توم غريفيث** الذي قدم الدراسة الإقليمية الخاصة بأفريقيا تلته **السيدة جوجي كارينو** بعرضها الدراسة الإقليمية الخاصة بآسيا **فالسيد كارلوس سيفيل** بعرض الدراسة الخاصة بأمريكا اللاتينية. ودراسات الحالات هذه متوافرة بنصها الكامل في أمانة التحالف.

بعد هذه العروض، توزع المشاركون على أفرقة عمل إقليمية لإفساح المجال أمام إجراء مناقشات أكثر تفصيلا. وقد حُدد لكل من أفرقة العمل الإقليمية إطار عام للمناقشات التي ستلي، وبعد يومين من العمل معا عادت إلى الجلسة العامة بعد ظهر يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر. وبغية إتاحة فرصة أكبر لإجراء تبادل مفصل أكثر للآراء بين الأفرقة الإقليمية، جرى تشجيع مناقشة الخبرات الفعلية للمشاركين. وكُلف كل فريق بوضع توصيات وتقديمها إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واتفاقية التنوع البيولوجي والحكومات الوطنية في أقاليم كل منها وإلى غيرها من العمليات أو الوكالات كما تراه مناسبا. ومن المجالات المواضيعية التي طُلب إلى كل من الأفرقة الإقليمية النظر فيها: الاعتراف

بحقوق الشعوب الأصلية في المعارف التقليدية المرتبطة بالغابات، وبحقوقها بأن تكون قيّمة على هذه المعارف؛ وحقوقها في الأراضي، والقانون العرفي وإدارة الغابات؛ وحقوق الملكية الفكرية والمعرف التقليدية؛ والمشاركة في آليات الرصد.

مناقشات أفرقة العمل الإقليمية

فريق منطقة آسيا والمحيط الهادئ

رأست **السيدة جوجي كارينو** من مؤسسة تبتيبا بالفلبين فريق عمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتمحورت المناقشات المثمرة والواسعة النطاق حول ثلاثة مجالات مواضيعية: الأراضي والأقاليم والموارد؛ والخطط والسياسات والبرامج الوطنية الحرجية والمتعلقة بالأراضي؛ والمعارف التقليدية. وجرى تقسيم المجال التخصصي للمعارف التقليدية إلى فرعين هما القوانين العرفية وإسهامات المعارف التقليدية في الإدارة الحرجية المستدامة. وبالإضافة إلى هذه المجالات التخصصية الرئيسية، حُددت مواضيع شاملة من قبيل آليات المشاركة ومستويات التنفيذ. ونوقش عدد من المجالات الأوسع نطاقا التي تبعث على القلق أو التي تنطوي على إمكانية إقامة صلات، بما فيها الوصول وتبادل المنافع وتغير المناخ.

واستُهلت المناقشات بشرح تمهيدي موجز للظروف الوطنية قدمه كل من المشاركين، نوقشت بعده القضايا المواضيعية على نحو أكثر تفصيلا. وقدم رجا ديفاسيش روي وصفا للمراحل التي مرت بها السياسات الحرجية المتبعة في بنغلاديش مشيرا في الوقت نفسه أيضا إلى الدور الذي يمكن أن يضطلع به المانحون الخارجيون كمصرف التنمية الآسيوي في وضع هذه السياسات. واستشهد داعما رأيه بمثل من ماليزيا التي ضغط فيها المانحون الخارجيون على الدولة **للتشديد على إدارة الموارد الطبيعية عوضا عن استخراج الموارد الطبيعية**. وأُثيرت مسألة الإطار القانوني المحيط بأراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها في سياق بيان الأراضي الصادر في إندونيسيا، واسترعى جوجي كارينو وهوبرتوس سمنغون الانتباه إلى **انعدام المعلومات المتاحة للمجتمعات المحلية** قبل تغيير الوضع القانوني للأراضي. وجرى دعم هذا الرأي بمثل من ماليزيا التي تنص الأنظمة فيها على إتاحة المعلومات لجميع المجتمعات المحلية قبل إجراء أي تغيير في وضع الأراضي ولكنها تبقى حبرا على ورق في أغلب الأحيان. وذُكر أيضا **تأميم الأراضي الحرجية** في نيبال والهند وتايلند كعائق قانوني يحول دون الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والقبلية.

انضم إلى المناقشات ممثلون عن منطقة المحيط الهادئ في وقت متأخر من اليوم الأول وقدموا وصفا موجزا للظروف التي يواجهونها في تونغا، أووتياروا/نيوزيلندا، وهاواي واستراليا. ففي أووتياروا، تُستأصل ''أراضي الحفظ'' من المنطقة التي يمكن لشعب الماوري المطالبة بها، ومن ثم تشكل سياسة الحفظ مجالا يدعو إلى قلق جدي. أما في تونغا، فيُطبق تأميم كامل للأراضي الحرجية ونحو ٧٠ في المائة من مجمل مساحة البلد يملكها الملك أو الأسر النبيلة. ويشكل الفساد قضية خطيرة في إدارة هذه الأراضي. وفي استراليا أدت السياسات الحكومية الماضية إلى عزل طويل الأجل للشعوب الأصلية عن أراضيها ومواردها.

وجرت أيضا مناقشة واسعة النطاق **في ما يتعلق بالمصطلحات التي تستخدمها الحكومات الوطنية في المنطقة** والاعتراف أو غير ذلك بوجود الشعوب الأصلية. وذكر السيد شوبينيت كيسماني أن تايلند لا تعترف بوجود الشعوب الأصلية في الإقليم التايلندي، وهو الموقف نفسه المعتمد أيضا في بنغلاديش والهند. وأكد مجددا السيد ريخا باي من الهند أنه رغم اعتراف القوانين الهندية بالشعوب القبلية فإن الحكومة الهندية لا تقبل باستخدام لفظتي ''الشعوب الأصلية''. واتُفق داخل الفريق العامل على احترام أوجه الاختلاف في استخدام المصطلحات وعلى حق كل من المشاركين في استخدام العبارات التي يعتبرها مناسبة على ألا يعترض على ممارسة آخرين في الفريق للحق نفسه.

ومن المواضيع الرئيسية التي أُثيرت أثناء المناقشة في اليوم الأول: أهمية الالتزامات على المستوى الدولي وفي الوقت نفسه ضرورة الاعتراف بأن **الصراع من أجل الحفاظ على السيطرة على الموارد إنما يدور على مستوى المجتمعات المحلية**؛ وقضية الاعتراف بممارسات الإدارة التقليدية كالزراعة الدورية؛ وضرورة تحديد **طرق وآليات المشاركة** الحالية والممكنة.

فريق أفريقيا

اتفق الفريق العامل الإقليمي لأفريقيا الذي ترأسه **السيد لمبرت أوكرا** على أن العائق الأساسي أمام تنفيذ أي من الالتزامات الدولية المتعلقة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات هو **عدم الاعتراف الحكومي الرسمي بوجود الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية**. ولهذا السبب لم تعترف الحكومات الأفريقية في معظم الحالات بأراضي الشعوب الأصلية أو بحقوق هذه الأخيرة في تلك الأراضي. فمعظم الأراضي التي تعيش عليها الشعوب الأصلية تعود ملكيتها بحكم الواقع إلى الحكومة لا إلى المجتمعات المحلية. وعدم تحكم الشعوب الأصلية الأفريقية في غاباتها وأراضيها هو السبب في فقدان المعارف التقليدية المتصلة بالغابات. وعلاوة على ذلك،

يشكل الاعتراف بالشعوب الأصلية أمرا أساسيا إذا ما أُريد أن يكون لها وزن في الموافقة والمشاركة على نحو جدي في المشاريع التي تؤثر في أراضيها وغاباتها ومعارفها التقليدية المتصلة بالغابات. ويعاني أيضا عديد من البلدان الأفريقية من **آثار الصراعات المسلحة أو يكتوي بنارها**. ولا تقوم الحكومات بتوفير الحماية اللازمة للشعوب الأصلية الواقعة ضحية هذه الصراعات، وتترتب على هذا الواقع عواقب وخيمة بالنسبة لغابات الشعوب الأصلية وصون معارفها التقليدية المتصلة بالغابات. وبغية التوعية بحقوق الشعوب الأصلية وصون معارفها التقليدية المتصلة بالغابات، أُوصي بضرورة بناء قدرات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية التابعة لها وتوفير الموارد لها كي تتمكن بشكل فعال من التواصل ومن تنظيم نفسها، وأوصيَ كذلك بمنحها الحرية من قبل الحكومات كي تتمكن من القيام بذلك بنفسها.

ومن المشاكل الأخرى التي برزت والمتعلقة بصون المعارف التقليدية المتصلة بالغابات داخل المجتمعات المحلية مشكلة **عدم اكتراث الجيل الجديد بتعلم هذه المعارف** وعدم رغبة الجيل القديم في تمريرها للجيل الجديد. ورأى المشاركون أن **بناء القدرات وتوفير الموارد ضروريان** لتعليم الفتيان والفتيات والنساء عن طريق استخدام مناهج تعليمية وطنية ومناهج خاصة بالشعوب الأصلية تتضمن المعارف التقليدية المتصلة بالغابات. وعلاوة على ذلك، ينبغي القيام بخطوات لبناء قدرات منظمات الشعوب المحلية ومجتمعاتها المحلية على فهم الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، والطرق والأشكال التي يمكنها استخدامها للتوعية بحقوقها. كما اعتُبر أن من الضروري العمل على زيادة توفير المعلومات وبناء القدرات للشعوب الأصلية لمعالجة مسألة تبادل الوثائق والفوائد في ما يتعلق بمعارف الشعوب الأصلية.

فريق أمريكا اللاتينية

رأس كل من **السيدة ميريان مساكويسا والسيد سيسيليو ليبرادو سوليس** المناقشات في فريق أمريكا اللاتينية. وساد توافق آراء بين ممثلي الشعوب الأصلية على أن الالتزامات الدولية القائمة في أمريكا اللاتينية لا تُنفذ بشكل فعال وأن حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي معرضة للانتهاك. وأُشير إلى أن حكومات معينة لم تعترف بعد بالشعوب الأصلية في دساتيرها وأن هذه الأخيرة نادرا ما تُدعى إلى المشاركة في سن القوانين والبرامج الوطنية المتعلقة بالغابات. وفي حين نادى البعض بأن تنظم الشعوب الأصلية نفسها كقوة سياسية، رأى البعض الآخر أن التمثيل السياسي لن يكون كافيا لتلبية احتياجات الشعوب الأصلية. وأعرب المشاركون أيضا عن قلقهم من أن **عدم وجود تمويل لمنظمات**

الشعوب الأصلية يعني أن هذه الشعوب تفتقر إلى القدرة التي تمكّنها من تنفيذ البرامج وخطط الإدارة المحليتين.

وبشأن **قضية حقوق الملكية الفكرية والمنافع المتأتية** عنها أُشير إلى أنه ينبغي للشعوب الأصلية أن تكون مسيطرة على إجراء الأبحاث والتنقيب البيولوجي في أراضيها، وأنه ينبغي لما يصدر عنهما من نتائج ويتأتى عنهما من منافع أن يعود إلى المجتمعات المحلية المعنية. بيد أنه أعرب عن أوجه قلق إزاء أي انتقال من نهج يستند إلى الحقوق إلى نهج يهدف إلى تحقيق المكاسب من الموارد الحرجية (هذا التوجه يتعارض مع ذاك المتبع في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الذي يميل إلى التركيز على المعارف التقليدية بالنظر إلى اتصاله بحقوق الشعوب الأصلية والحصول على المنافع وتقاسمها). وأُوصي أيضا بالاستعاضة عن جملة ''حقوق الشعوب الأصلية'' بجملة ''التراث الفكري والثقافي'' في سياق الشعوب الأصلية.

وفي ما يتصل **بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات وبحيازة الأراضي** شدد عديد من المشاركين على أن ضمان حيازة الأراضي والحفاظ على المعارف التقليدية هما كل لا يتجزأ. وذكر عدد منهم أن التنازلات التي قُدمت على حساب أراضي الشعوب الأصلية تشكل تهديدا جديا لما لدى الشعوب الأصلية من معارف تقليدية متصلة بالغابات وتنتهك حقوقها في الأراضي. وأُشير إلى أنه ينبغي للحكومات أن **تنشر المعلومات المتعلقة بالعمليات الدولية** على نحو أكثر فعالية كما ينبغي للهيئات التابعة للأمم المتحدة أن تنسق أنظمتها المتباينة الهادفة إلى إشراك الشعوب الأصلية بغية تيسير الاستفادة من هذه الأنظمة. واسترعى آخرون الانتباه إلى ضرورة أن تتحلى الشعوب الأصلية بدرجة أعلى من الاستباقية على المستوى الوطني بما يكفل مساءلتها من قبل مجتمعاتها المحلية ومنظماتها، ويجعلها قادرة على الضغط على حكوماتها.

وفي ما يتصل بمسألة **بناء القدرات**، أكد عدد من الممثلين على ضرورة مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار لدى الشعوب الأصلية وعلى ضرورة تيسير الحصول على التعليم تمهيدا لإشراكهم في العمليات الوطنية على أعلى المستويات. وأُوصي أيضا بأن تطّلع الشعوب الأصلية على الأحكام التشريعية التي وضعتها الحكومات كيما تتمكن من الدفاع عن نفسها بشكل فعال ضد الانتهاكات المرتكبة في حقها بموجب القوانين الحالية.

فريق البلدان الشمالية

انصب تركيز هذا الفريق الذي ترأسه السيد ماركو آهو على الاجتماع المقبل للدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وعلى فرصة معالجة قضايا الشعوب الأصلية في سياق تقييم العمل الذي اضطلع به المنتدى حتى الآن فضلا عن الترتيبات الممكن

اعتمادها مستقبلا. وأُجريت مناقشة واسعة بشأن الترتيبات الدولية المقبلة المتعلقة بالغابات وجرى الإقرار بأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات **غير جاهز حاليا** للشروع في عملية للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا يتعلق بالغابات، لأن المنتدى لم يعتمد بعد رؤية شاملة للغابات التي لدى الشعوب الأصلية التي تشكل فيها حقوقها الجماعية في أراضيها وأقاليمها ومعارفها كلا متكاملا. وبالإضافة إلى ذلك، شعر عديد من أفراد الفريق أنه **رغم وجود قضايا ذات صلة بجميع الشعوب الأصلية بشكل واضح، هناك أيضا قضايا محددة خاصة بالشعوب الأصلية** لبلدان الشمال وينبغي من ثم معالجتها بوصفها قضايا إقليمية أو جيوسياسية متميزة.

وفي سياق المناقشات المتعلقة بأي ترتيب دولي مقبل بشأن الغابات، دار نقاش واسع حول ضرورة توسيع نطاق القضايا قيد البحث في ما يتعلق بالقضايا المتصلة بغابات الشعوب الأصلية إلى ما هو أبعد من الطريقة التي جرى تحديدها حتى الآن (كالنطاق الضيق للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات مثلا)، بحيث يمكن أن يشمل هذا الترتيب بعض المشاكل التي تواجهها الشعوب الأصلية نتيجة تغير المناخ والاتفاقات التجارية وقوانين المحميات، إلخ. وأُشير أيضا إلى أن الشعوب الأصلية لا تريد أن تضاف ببساطة وبشكل عشوائي إلى ''المجتمع المدني'' نتيجة وجودها كشعوب مختلفة. لذا، فهي تحتاج إلى إشراكها في منتديات التفاوض الدولية (والوطنية كذلك) على نحو يعكس هذا الوضع الفريد مقارنة ''بالمجموعات الرئيسية الأخرى'' التي أُنشئت ضمن إطار ريو/جدول أعمال القرن ٢١.

خامسا – الملاحظات الختامية

في ٩ كانون الأول/ديسمبر عادت جميع الأفرقة العاملة الإقليمية إلى الجلسة العامة وقدمت تقاريرها التي تضمنت التوصيات المفصلة التي تمخضت عنها أعمالها يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر. ثم عكفت لجنة صياغة التوصيات التي ضمت السيدة غزال باديوزماني والسيد ماركوس كولتشيستر والسيدة جوجي كارينو والسيد ريكاردو كاريري والسيد جونسون سيردا، على توحيد التوصيات الرئيسية في نص أساسي لعرضه على الجلسة العامة. وبعد مناقشته بالتفصيل خلال الجلسة العامة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر أُقر ما مجموعه ٨١ توصية تتعلق بطائفة من الجهات الفاعلة والعمليات. وتركز هذه التوصيات على توفير مبادئ توجيهية عملية على كل من الصعد الدولي والوطني والمحلي من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات وهي ستشكل في المستقبل أداة مفيدة للضغط والتوعية يستفيد منها جميع المشاركين. وتركز التوصيات بشكل أكثر تحديدا على ما يلي:

- إنشاء أطر فعالة للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في المشاركة في السياسات الحرجية التي تضعها الحكومات الوطنية والدول
- تحسين تنفيذ الاتفاقات الدولية المتصلة بالغابات
- آثار الترتيب الدولي المتعلق بالغابات
- تحركات الشعوب الأصلية
- دور وكالات المانحين في تحقيق التعاون وإنشاء الشراكات من أجل اعتماد الإصلاحات المرجوة وكفالة بناء القدرات على نحو مناسب وكاف.

وشهدت الجلسة العامة المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر أيضا اعتماد إعلان كوروبيسي الذي تمخض عنه الاجتماع التحضيري السابق للشعوب الأصلية. ويدعو هذا الإعلان إلى الاعتراف بحقوق وأدوار الشعوب الأصلية وحمايتها لدى صنع القرارات وممارسة الإدارة الحرجية. وستُقدم التوصيات والإعلان إلى الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في أيار/مايو ٢٠٠٥ واتفاقية التنوع البيولوجي وإلى غيرهما من العمليات الدولية ذات الصلة بالغابات بوصفها نماذج مقترحة للتنفيذ. وحضر الجلسة الختامية وزير حكومة كوستاريكا للبيئة والطاقة المحامي كارلوس مانويل رودريغس إشاندي الذي شكر المشاركين رسميا قبل اختتام الجلسة.

سادسا - إعلان كوروبيسي والتوصيات الموحدة

إعلان كوروبيسي*

الديباجة

١ - نحن أبناء الشعوب الأصلية، المجتمعين هنا في سان خوسيه، كوستاريكا، نعيد تأكيد المبادئ الواردة في إعلان كاري أوكا، وإعلان ليتيسيا، وإعلان كمبرلي، وخطة الشعوب الأصلية لتحقيق التنمية المستدامة، وخطة عمل وينداكي. وتسهم الشعوب الأصلية في إدارة الغابات وحمايتها بشكل مستدام من خلال طائفة من الإجراءات من قبيل حماية الأهالي للغابات، والمشاورات الوطنية، وتوثيق دراسات الحالة الإفرادية، وتطبيق معارف الشعوب الأصلية.

٢ - وتوفر الشعوب الأصلية حلولا ملموسة لكثير من القضايا التي تواجه البشرية اليوم، وتستطيع الشعوب الأصلية، من خلال تعزيز الأدوار التي تؤديها عن طريق المشاركة الفعالة

* كبير السكان الأصليين لشعب هوتار في كوستاريكا

في مجالات من قبيل إدارة الغابات وتنميتها بشكل مستدام، أن تسهم إسهاما كبيرا في ضمان مستقبل البشرية جمعاء.

٣ - وإننا مستاؤون للغاية من التدهور المتسارع لأراضينا ومواطننا وغاباتنا ومياهنا وتربتنا السفلية ومن الانتهاك المتواصل لحقوقنا. فنحن محظور علينا أن نستفيد بحرية من أراضينا وغاباتنا ومياهنا. كما يتأجل منحنا سندات ملكية لأراضينا من أجل خدمة مصالح أطراف ثالثة. ويتم إنشاء مناطق محمية وامتيازات في مجال النفط والأخشاب وصيد الأسماك ومزارع الغابات تتداخل مع أراضينا مما يؤدي إلى طرد أبناء شعوبنا من منازلهم وفرض قيود عليهم. ويُزج بالقياديين والأهالي الذين يدافعون عن غاباتهم في السجن ويتعرضون للمضايقات التعسفية. كما يُجرم كفاحنا للحصول على حقوقنا وتُحول أراضينا إلى مناطق عسكرية. ويتزايد بصورة تدعو إلى الانزعاج عدد هذه الحالات وما يقترن بها من انعدام سبل الانتصاف القانوني، وفقا لما ذكره القادة والخبراء الذين حضروا الاجتماع.

٤ - إننا نعرب عن بالغ قلقنا من موقف هيئات الأمم المتحدة الذي يجعلها تتعامل مع المعرفة التقليدية بصورة مجزأة، دون التسليم بطابعها الكلي وتكاملها التام مع حقوقنا الجماعية كشعوب.

٥ - كما يساورنا القلق مما تؤدي إليه العمليات الوطنية والدولية المتصلة باتفاقات التجارة الحرة بين الدول من تعزيز لاغتصاب غاباتنا وأراضينا ومواطننا والتسبب في تدهورها، ومن القرصنة البيولوجية والوصول غير الخاضع للمراقبة إلى الموارد الوراثية في غاباتنا وأراضينا ومواطننا.

٦ - وتتمثل أكبر العقبات أمام تطبيق المعايير والآليات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية في عدم توافر الإرادة السياسية لدى الدول وفي القوانين غير العادلة والتمييزية، وعدم توافر أموال وموارد كافية للسماح بالتنمية المستقلة والمشاركة الكاملة للشعوب الأصلية في جميع العمليات.

٧ - وترتبط المعارف التقليدية المتصلة بالغابات التي تملكها الشعوب الأصلية ارتباطا جوهريا بحياتنا. ولا يمكن فصلها عن العلاقة المتبادلة التي تربطنا بأرضنا. ونحن نؤكد القيم الروحية الفريدة للشعوب الأصلية ورؤاها العالمية الفريدة وكيفية فهمها للكون، وكلها مرتبط بشبكة الحياة المقدسة ومصدر ثراء للتنوع الثقافي للإنسانية جمعاء. فليس هناك معرفة بدون شعوب أو أقاليم.

٨ - والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات للشعوب الأصلية ليست سلعة. ولا يمكن استخلاصها وتوثيقها ومبادلتها. فهي مرتبطة بتطورنا الثقافي من جيل إلى جيل، وببقائنا وبنسق معتقداتنا، ونظمنا الروحية والطبية. ولا سبيل إلى فصلها عن أرضنا وموطننا. واستعمالها محصور في أشخاص خولت لهم السلطة الملائمة لاستعمالها وفق شرائعنا العرفية.

٩ - ومعرفتنا التقليدية هي أكثر من مجرد معرفة ببعض النباتات أو الحيوانات. فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعالم الروحي، والنظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي داخل أرضنا وموطننا، كما أنها تتجاوز الحدود الوطنية. وإساءة التصرف في هذه المعرفة المنطلق من التعامل المجزأ معها يشكل انتهاكا صارخا لتكاملية حياتنا وسلامة أرضنا ونمونا المستقل.

وبالنظر إلى ما تقدم، فإننا نطالب مرة أخرى بالاعتراف بالمبادئ التالية في جميع السياسات الحرجية والمسائل المتصلة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات.

مبادئ عامة:

١ - للشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير. فنحن لدينا نظم قانونية تقوم على حقوقنا الجماعية في أراضينا ومواردنا الطبيعية، بما فيها الموارد الموجودة في باطن الأرض.

٢ - تطبيق مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة أساسي لأي قرار يمكن أن يؤثر على موطننا وأرضنا وغاباتنا وتخطيطنا الإنمائي.

٣ - لا بد من النظر إلى المعرفة التقليدية من زاوية كلية، باعتبارها مرتبطة برباط لا ينفصم بحقوقنا كشعوب.

٤ - نحن المالكون لمعارف الشعوب الأصلية والأمناء عليها، والذين لهم البت في طابع استعمالها وتطبيقها، وفي شروط الوصول إليها من عدمه. وتعارض الشعوب الأصلية استعمال المعارف التقليدية بشكل ينتهك النسق الروحي والرؤية الكونية المرتبطتين بالمعرفة التقليدية.

٥ - نحن نؤيد النهج القائم على الحقوق باعتباره أكثر السبل ملاءمة للتعامل مع موضوع الغابات والمعرفة التقليدية، وللتعامل مع الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. فهذا النهج يعترف بالحقوق الجماعية والفردية للشعوب الأصلية، التي تشمل حقوقنا في تقرير المصير، وحقوقنا في استعمال مواردنا الطبيعية والتحكم فيها، وفي تراثنا الثقافي، وتنميتنا الذاتية، ولغاتنا وأساليب حياتنا التقليدية والطرق التقليدية التي نستخدمها في كسب العيش.

٦ - للشعوب الأصلية الحق في تنمية تكون ملائمة ومناسبة لنا، تتم بشروطنا نحن، وتسير على وتيرتنا وإيقاعنا، وبإدارة وتوجيه من قادتنا ومؤسساتنا وعملياتنا. ويشكل الحق في

استعمال غاباتنا ومياهنا وباطن أرضنا التي نحميها ونستعملها على نحو مستدام منذ قرون بالطرق التي نراها مناسبة، بما في ذلك النظم المبتكرة المعاصرة لاستعمال الغابات وإدارتها، جزءا من حقنا في التنمية.

٧ - نحن نشدد على ضرورة تعزيز الدور الرئيسي الذي تؤديه نساء الشعوب الأصلية في حفظ معارف الشعوب الأصلية ونقلها. كما يجب الاعتراف بدور كبار السن والموجهين الروحيين بوصفهم ملاكا للمعارف التقليدية وناقلين لها إلى الأجيال الأحدث سنا.

اعتُمدت الساعة ١٥/٠٠.

التوصيات الموحدة

إنشاء أطر فعالة

اعترافا بأن حماية المعارف التقليدية التي تمتلكها الشعوب الأصلية فيما يتصل بالغابات، والنهوض بهذه المعارف، أمران مرتبطان على نحو لا انفصام فيه بتراث هذه الشعوب الثقافي والفكري بأسره وحقوقها المصونة في أرضها ومواطنها والموارد الطبيعية الموجودة بها وبروحانياتها وشرائعها العرفية،

ونظرا لأن حقوق الشعوب الأصلية هي أساس تطورها في المستقبل، وأن العديد من الشعوب الأصلية اعتمدت تاريخيا وتعتمد حاليا على الغابات، وأن من الواجب الاعتراف في السياسات الحرجية بحقوق الشعوب الأصلية،

وتأكيدا على أن الإدارة المستدامة للغابات لا يمكن أن تتحقق دون حماية لحقوق الشعوب الأصلية،

نصدر التوصيات التالية:

ينبغي للحكومات الوطنية والدول، بمشاركة كاملة وفاعلة من الشعوب الأصلية، أن تقوم بما يلي:

١ - إدخال إصلاحات دستورية تقر بوجود الشعوب الأصلية وهوياتها في بلدانها من خلال نظم قانونية متعددة وعن طريق ضمان إيلائها التركيز في القوانين المحلية؛

٢ - التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، حيثما تطالب الشعوب الأصلية بذلك؛

٣ - تأييد إقرار مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

٤ - استعراض الدساتير والقوانين والسياسات الوطنية لتنسيقها مع ما ينطبق من القوانين والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية؛

٥ - إلغاء القوانين والسياسات الإقصائية في مجال الغابات والحفظ وما يتصل بها من معايير وقواعد وتشريعات تُجرّم الممارسات العرفية في استغلال الموارد وأنشطة كسب العيش التقليدية؛

٦ - إصلاح السياسات والقوانين والمؤسسات الوطنية المتعلقة بالغابات والحفظ، ونظم حيازة الأراضي بحيث تعترف بحقوق الشعوب الأصلية الصريحة والمصونة في تملك أراضيها

وغاباتها وغيرها من الموارد الطبيعية وإدارتها والتحكم فيها بشكل جماعي، مع مراعاة أنماط عيشها التقليدية ونظم الحيازة العرفية لديها، ولا سيما منها تلك المتصلة بالمعارف التقليدية؛

٧ - إلغاء جميع قوانين وسياسات التنمية الاستيعابية لكونها تحط من قيمة معارف الشعوب الأصلية بما فيها المعارف التقليدية المتصلة بالغابات؛

٨ - إقرار قوانين وبرامج للقضاء على جميع أشكال التمييز وعدم التسامح والإقصاء الاجتماعي والمعاقبة عليها، والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز وتنفيذها؛

٩ - وضع مناهج مدرسية ابتدائية وثانوية تعكس منظورات نظم معارف الشعوب الأصلية وتكون ذات صلة بها؛

١٠ - تنفيذ الأعمال الإيجابية المتعلقة بتوفير التعليم لفتيات وفتيان الشعوب الأصلية، من قبيل التعليم المجاني؛

١١ - توفير ما يلزم من خدمات فنية ومن دعم سياسي ومعنوي للاعتراف بجامعات للشعوب الأصلية في المستقبل، وإنشاء هذه الجامعات وتسيير العمل بها، أينما طلبت الشعوب الأصلية ذلك؛

١٢ - ضمان توسيع المناهج التعليمية الحالية للمقررات الدراسية والدرجات العلمية في المدارس والجامعات التي تلقن فيها الحراجة ودراسات أخرى تتعلق بها، حتى تشمل كلا من المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وحقوق الشعوب الأصلية؛

١٣ - الشروع في أعمال مدروسة لتزويد نساء الشعوب الأصلية بالقدرة اللازمة للمشاركة بشكل تام في كل استراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية والجود بمعارفهن المتعلقة بممارسات إدارة الموارد الطبيعية التقليدية؛

١٤ - السماح للشعوب الأصلية بحرية تكوين الجمعيات، حتى يتسنى لها إقامة شبكات ومنظمات للدعوة لإعمال حقوقها؛

١٥ - عدم تفسير السيادة الوطنية بأي طريقة تنال من حقوق الشعوب، بما فيها الشعوب الأصلية، ومن هذه الحقوق الحق في تقرير المصير والسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية الموجودة في أراضيها؛

١٦ - احترام وتعزيز وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية لضمان التوافق مع عمليات ترسيم الحدود الإقليمية واحترام الشرائع العرفية للشعوب الأصلية وإدارة غاباتها؛

١٧ - حظر فرض مناطق محمية ومحميات حرجية على أراضي الشعوب الأصلية ووقف النزوح غير الطوعي للشعوب الأصلية. وفي حالة الأراضي المنتزعة من الشعوب الأصلية، ينبغي أن تتخذ الحكومات تدابير كافية لرد ملكية هذه الأراضي للشعوب الأصلية؛

١٨ - عدم إنشاء امتيازات تؤثر على أراضي الشعوب الأصلية وحقوقها. وفي الحالات التي يكون قد حدث فيها ذلك، ينبغي دفع تعويضات عن الأضرار التي نجمت وتوفير تقاسم عادل ومنصف للفوائد؛

١٩ - البدء الفوري، وبطريقة قائمة على المشاركة الكاملة، في إعادة أراضي الشعوب الأصلية التي انتُزعت منها لإقامة مشاريع استيطان وحفظ وتنمية عليها دون موافقتها الحرة والمسبقة والواعية. وفي الحالات التي يتعذر فيها ذلك، ينبغي منحها تعويضا ويفضل أن يكون ذلك في شكل أراض ذات جودة ومساحة معادلة؛

٢٠ - ضمان التمثيل العادل للشعوب الأصلية في اللجان الحكومية المختصة وفي البرلمان؛

٢١ - اتخاذ تدابير وطنية في الوقت المناسب لتشجيع وتيسير تنفيذ المادة ١٠ (ج) من اتفاقية التنوع البيولوجي؛

٢٢ - وضع سياسات وقوانين، بموافقة حرة ومسبقة وواعية من جانب الشعوب الأصلية، لتنفيذ مبادئ أكوي كون التوجيهية المتعلقة بإجراء تقييمات للأثر الثقافي والبيئي والاجتماعي لأعمال التنمية المقترح القيام بها في مواقع مقدسة أو على أراض أو مياه دأبت مجتمعات من الشعوب الأصلية أو مجتمعات محلية على شغلها أو استعمالها، أو لأعمال التنمية المحتمل أن يكون لها تأثير على تلك الأراضي والمياه؛

٢٣ - اعتماد سياسات والالتزام بها بشأن الإفصاح الكامل عن المعلومات التي لها أهمية للشعوب الأصلية والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، ونشر هذه المعلومات على نطاق واسع باللغات والأشكال المناسبة؛

٢٤ - وقف قطع الأشجار غير القانوني على نطاق واسع مع الاعتراف في الوقت نفسه باستعمال أهالي المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية المعتاد للغابات وإمكانية انتفاعهم بها لتلبية احتياجاتهم الخاصة دون أن يشكل ذلك جريمة. وينبغي للدول في الوقت نفسه أن تعالج الأسباب الجذرية للفقر الذي يمارس ضغوطا لا مبرر لها على المجتمعات المحلية للغابات؛

٢٥ - الاعتراف بالشرائع العرفية والتعددية القانونية باعتبارهما من الوسائل الحيوية لحماية المعرفة التقليدية المتصلة بالغابات، مع اتخاذ تدابير إضافية فريدة من نوعها لمنع الاستيلاء على معارف وموارد الشعوب الأصلية دون تقليص نطاقات الاختصاص والقوانين العرفية

للشعوب الأصلية واحترام الطابع الجماعي والكلي وغير القابل للتصرف والمشترك بين الأجيال للتصرف للتراث الثقافي للشعوب الأصلية؛

٢٦ - دعم الممارسات المعتادة للزراعة بنظام المناوبة والصيد لضمان جودة هذه الممارسات من خلال البحوث العملية والتثقيف. وتتطلب حماية هذه النظم الموسعة لاستعمال الأرض اعترافا قانونيا بأراضي الشعوب الأصلية؛

٢٧ - توفير إطار مؤسسي ومنتظم تستخدمه الشعوب الأصلية في الحوار فيما بينها، ومع ممثلي الحكومات وفيما بين الإدارات الحكومية لاستعراض ومواءمة السياسات والقوانين الوطنية ولمناقشة المسائل الأخرى التي تولي لها الشعوب الأصلية أهمية وأولوية كبيرة؛

٢٨ - الاعتراف، عند التفاوض على نظام دولي لإتاحة إمكانية الوصول إلى الموارد الوراثية وتقاسم المنافع ذات الصلة بالمبدأ الأساسي القاضي بأن الشعوب الأصلية هي صاحبة حقوق أصيلة وغير قابلة للتصرف في معارفها التقليدية ومواردها البيولوجية داخل أراضيها، بما في ذلك المواد الوراثية، فضلا عن حماية هذا المبدأ الأساسي. ويجب الاعتراف الكامل، عند إنشاء نظام دولي، بالتزامات الدول بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان. ويتعين على الدول أن تضمن حقوق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والواعية عندما يُطلب استعمال معارفها أو مواردها الوراثية، بما في ذلك حقها في رفض السماح بهذا الاستعمال و/أو في رفض المشاركة؛

٢٩ - الامتناع عن نشر قوات عسكرية أو شبه عسكرية لحماية محميات حرجية وغيرها من المناطق المتاخمة لأراضي الشعوب الأصلية، أو السماح بنشر هذه القوات؛

٣٠ - الإلغاء الفوري للقوانين التي توفر حصانة من الملاحقة الجنائية للمسؤولين الحكوميين المسؤولين عن إدارة الغابات.

تحسين التنفيذ

رغم أن كثيرا من الاتفاقات الدولية القائمة المتصلة بالغابات توصي بإدخال تغييرات إيجابية على صعيد السياسات وباتخاذ إجراءات، فإن دراسات الحالة الوطنية والاستعراضات الإقليمية التي نفذت لهذا الاجتماع تظهر بوضوح أن أغلبية هذه الاتفاقات تنفذ ببطء، وعلى نحو غير كاف وبقليل من المشاركة الحقيقية من جانب الشعوب الأصلية.

ويتضح أحد الأمثلة الصارخة على أخطار استبعاد الشعوب الأصلية من استراتيجيات التنفيذ في تجربة استخدام قواعد البيانات والسجلات المصممة لتوثيق معارف الشعوب الأصلية بوصفها وسيلة لإثبات وجود فن سابق، ضمن أغراض أخرى.

فقواعد البيانات الخاصة بالمعارف التقليدية والمعارف البيولوجية المتصلة بها يمكن أن تكون وسيلة لتيسير نفاذ الكيانات الخارجية إلى هذه المعارف، مما يجعلها عرضة للاستغلال. وقواعد البيانات والسجلات ما هي إلا نهج واحد في الحماية الفعالة للمعارف والمبتكرات والممارسات التقليدية وينبغي اعتبار إنشائها أمرا طوعيا، لا اشتراطا للحماية، وألا يكون إنشاؤها إلا بالموافقة الحرة والمسبقة والواعية لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وينبغي ألا تُعتبر المعارف التقليدية المدونة أو المسجلة فعلا في سجلات أو قواعد بيانات ملكا عاما، وأن تحتفظ الشعوب الأصلية بجميع حقوقها في ملكية هذه المعارف واستعمالها. وللشعوب الأصلية الحق في منح النفاذ إلى هذه المعارف أو منعه، ولها الحق أيضا في تحديد مستوى هذا النفاذ.

ولهذا ينبغي للحكومات ما يلي:

٣١ - اتخاذ تدابير كافية للمساعدة على حفظ وحماية المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، الموجودة لدى الشعوب الأصلية، وذلك بموافقتها الحرة والمسبقة والواعية؛

٣٢ - الاتصال بالشعوب الأصلية من أجل إرساء عملية لتوثيق المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، وذلك بموافقتها الحرة والمسبقة والواعية؛

٣٣ - التسليم بأن المعارف الموثقة على ذلك النحو تظل ملكا للشعوب الأصلية المعنية، ولا يمكن استخدامها بأي شكل من الأشكال بدون موافقتها الحرة والمسبقة والواعية، وذلك من خلال وضع القوانين والسياسات المناسبة على أساس المشاركة الكاملة؛

٣٤ - ضمان تلقي الشعوب الأصلية للفوائد المحققة من أي استخدام لتلك المعارف وذلك من خلال وضع القوانين والسياسات المناسبة على أساس المشاركة الكاملة؛

٣٥ - ينبغي لكل العمليات الدولية التي تهتم بقضايا الغابات (ومنها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات واتفاقية التنوع البيولوجي) بالإضافة إلى كل الوكالات الدولية المعنية بالغابات (ومنها الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات) أن تطبق نهجا متكاملا ويستند إلى الحقوق في كل المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة أو المبادرات أو المشاريع أو البرامج التي تهتم بالمعارف التقليدية أو تمت إليها بصلة على نحو مباشر أو غير مباشر؛

٣٦ - ضمان اعتراف تكنولوجيات الزراعة الحرجية التي تعتمد على المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، من قبيل 'تونغيا'، بأصول هذه المعارف بشكل واضح، وكفالة عدم تطبيقها إلا بالموافقة الحرة والمسبقة والواعية للأوصياء الأصليين عليها؛

الآثار المترتبة على الترتيب الدولي المعني بالغابات

إقرارا بأن الترتيب الدولي المعني بالغابات ليس جاهزا بعد للبدء في عملية تفاوض على صك ملزم قانونا بشأن الغابات، لأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لم يتبن بعد الرؤية الكلية للغابات التي تعتنقها الشعوب الأصلية والتي تتسم فيها الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في أراضيها ومعارفها بكونها كلا لا يتجزأ؛

كذلك، وإذ يساورنا القلق لأن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات/منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لم يقرا بعد بضرورة حماية الغابات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية من ضغوط الاتفاقات الدولية للتجارة الحرة؛

فإنه ينبغي لأي ترتيب دولي مقبل بشأن الغابات (يأتي بعد الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات):

٣٧ - ألا يتم البدء فيه إلا بمشاركة كاملة وفعالة من جانب الشعوب الأصلية وموافقتها، وإلا إذا كانت أحكام الترتيب المقترح تحترم حقوق الشعوب الأصلية وتتماشى معها؛

٣٨ - أن يتضمن بندا محددا دائما في جدول الأعمال يعالج قضايا غابات الشعوب الأصلية. وفضلا عن ذلك، ينبغي معالجة قضايا غابات الشعوب الأصلية باعتبارها مسألة ذات وجود في شتى العمليات. وينبغي أن يراعي برنامج عمل أي ترتيب مقبل أهمية منظورات الشعوب الأصلية لجميع جوانب العمل.

٣٩ - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي للحكومات أن تعالج قضايا الشعوب الأصلية ضمن برامجها الوطنية المعنية بالغابات وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والاستراتيجيات التي تأخذ بها في مجال المتنزهات والمناطق المحمية، وأن تعزز مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات التخطيط والتنفيذ والإبلاغ على المستوى الوطني. إضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء مشاورات فيما يتعلق بالهياكل الملائمة للشعوب الأصلية، وبآليات التوثيق والإفصاح.

٤٠ - وفيما يتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وتعزيز عمليات الإبلاغ الوطني:

(أ) ينبغي لأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أن تعيد صياغة المبادئ التوجيهية للإبلاغ الوطني لكفالة شموله لطائفة أوسع من المسائل المتصلة بقضايا الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات.

(ب) ينبغي لاتفاقية التنوع البيولوجي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والدول الأعضاء فيهما تعزيز التقارير الوطنية بالقيام، بطريقة منصفة، بإدراج منظورات الشعوب الأصلية، وبتوفير قدر منصف من التمويل والموارد للشعوب الأصلية لتقديم تقارير موازية لتكملة وإثراء عملية الإبلاغ الوطني إلى الاتفاقية.

(ج) ينبغي للتقارير الوطنية المقدمة إلى اتفاقية التنوع البيولوجي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أن تحدد الأشخاص الذين جرت استشارتهم (من الشعوب الأصلية) وهياكل/منظمات الشعوب الأصلية التي ينبغي أن تعلم مجتمعات الشعوب الأصلية عن طريقها بالعملية لتمكينها من المشاركة والمساهمة فيها.

٤١ - ويجب أن تؤدي اتفاقية التنوع البيولوجي، وأي ترتيب دولي معني بالغابات يتخذ مستقبلا، إلى زيادة العمل وتسريع وتيرته بشأن تعميم مراعاة قضايا الشعوب الأصلية، بوصفها قضايا عامة التأثير، وذلك فيما يخص جميع المجالات التخصصية والمجالات الأخرى التي تعنى بها الاتفاقية.

٤٢ - وينبغي لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أن يعمل على زيادة التنسيق بينه وبين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ومجالس إدارة المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، ومنها اتفاقية التنوع البيولوجي، وأن يقدم إليها مزيدا من التوجيه ويزودها بالتوصيات في إطار أعمالها المتعلقة بالشعوب الأصلية.

٤٣ - وينبغي لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أن ينشئ فرقة عمل تعنى بالمعارف التقليدية وتجمع كل وكالات الأمم المتحدة التي تهتم بالمعارف التقليدية لتأمين اتباع نهج كلي واسع وفعال لحماية المعارف التقليدية والموارد الطبيعية ذات الصلة بها.

٤٤ - وينبغي لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أن يصبح عضوا في الشراكة التعاونية في مجال الغابات بما أن لديه حاليا ولاية ذات صلة بمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

٤٥ - وينبغي للترتيب الدولي المتعلق بالغابات/اتفاقية التنوع البيولوجي تأسيس/إنشاء عملية إقليمية شمالية معنية بشؤون الغابات، مع التركيز بصفة خاصة على المعارف التقليدية المتصلة بالغابات في المنطقتين الشمالية والقطبية الشمالية. وخلال إنشاء هذه العملية ينبغي النظر إلى مجلس المنطقة القطبية الشمالية بوصفه مثالا على الممارسات الجيدة المتبعة في التعاون رفيع المستوى بين الحكومات والشعوب الأصلية.

٤٦ - ويجب أن تشمل أطر المعايير والمؤشرات الوطنية للإدارة المستدامة للغابات معيارا محددا يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية المتصلة بالغابات يركز على قياس مدى احترام حقوق الشعوب الأصلية ومراعاة المعارف التقليدية المتصلة بالغابات في إدارة الغابات، من وجهة نظر الشعوب الأصلية. ويجب على أي ترتيب دولي معني بالغابات يتخذ مستقبلا، عند تناول المعايير والمؤشرات، أن يدمج قضايا الشعوب الأصلية في هذه العملية. ويتعين أن يعاد تطوير المعايير والمؤشرات الحالية لتشمل منظورات الشعوب الأصلية.

٤٧ - وينبغي لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات/اتفاقية التنوع البيولوجي إيلاء اهتمام مباشر أكثر للاحترار العالمي في عملهما، وفي الأنشطة المتعلقة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، بما أن الاحترار العالمي يمثل مصدرا متزايدا لضياع تلك المعارف، خاصة فيما يتعلق بالمنطقة القطبية الشمالية، وحوض نهر الأمازون والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٨ - ويجب على أي ترتيب دولي معني بالغابات يتخذ مستقبلا أن يتفق مع القانون الدولي القائم فيما يتصل بحقوق الشعوب الأصلية، مثل القانون المتعلق بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة التي تمثل مبدأ راسخا في منهجيات عمل الأمم المتحدة، مثل المنهجيات المطبقة من خلال اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما إلى ذلك. بالإضافة إلى ذلك، بدلا من اعتبار المناقشات الحالية مناقشات كافية، ينبغي لأي ترتيب دولي معني بالغابات يتخذ مستقبلا أن يتطلع إلى النهوض بحقوق الشعوب الأصلية مثل الحق في تقرير المصير.

٤٩ - وينبغي لأي ترتيب دولي معني بالغابات أن يعتمد أفضل الممارسات المتبعة في هيئات الأمم المتحدة الأخرى (مثل اتفاقية التنوع البيولوجي في عملها المتعلق بالمادة ٨ (ي)/الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية/منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية) المتعلقة بالمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية. ومن واجب أي ترتيب دولي معني بالغابات أن يعتمد آليات مشاركة من هذا القبيل.

٥٠ - وينبغي لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ولأي ترتيب دولي لاحق معني بالغابات أن يعترف بالشعوب الأصلية كشعوب متميزة، وأن يتيح لها مشاركة متنامية ومتمايزة تتماشى مع الاتجاهات الناشئة في منظومة الأمم المتحدة.

٥١ - وينبغي لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أن يعمل مع أمانة منظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء لفتح أبواب المنظمة أمام مشاركة الشعوب الأصلية وزيادة وعيها بأثر ترتيبات التجارة على الشعوب الأصلية وحقوقها.

٥٢ - وينبغي للحكومات، وأي ترتيب دولي معني بالغابات يتخذ مستقبلا، واتفاقية التنوع البيولوجي، دعم السياسات الوطنية و/أو الدولية التي تعيد للشعوب الأصلية فرص الوصول الكامل والحقوق في الموارد والأقاليم التقليدية اللازمة لكي تمارس هذه الشعوب الأنشطة التقليدية لاستخدام الأراضي، مثل صيد الحيوانات، وصيد الأسماك، والجمع، والرعي، والأنشطة الشعائرية اللازمة لصون المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتجديدها ودعم أسباب معيشة الشعوب الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات وقف المشاريع الحالية التي تسهم في تدهور الأراضي التقليدية، وذلك بالتشاور مع الشعوب الأصلية ذات الصلة، إلى حين التأكد من حقوق الشعوب الأصلية في تلك الأراضي. وينبغي أيضا وضع عملية لتحديد هذه الحقوق والمصالح.

٥٣ - وينبغي للبلدان، والوكالات المانحة، والترتيب الدولي المعني بالغابات، واتفاقية التنوع البيولوجي، وسائر الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، دعم الجهود المبذولة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية من أجل استخدام كل من المعارف التقليدية والمعارف العلمية المتصلة بالغابات في وضع السياسات المتعلقة بالغابات، وإجراء البحوث المتعلقة بالغابات، وتقييمات الغابات، وممارسات الإدارة المستدامة للغابات، وأنشطة الرصد، بمشاركة كاملة وفعالة من جانب الشعوب الأصلية.

٥٤ - وينبغي لأي ترتيب دولي معني بالغابات يتخذ مستقبلا أن يركز على الرصد والتقييم والإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ برنامجي عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. إضافة إلى ذلك، ينبغي التركيز على تقييمات أطراف ثالثة، واستعراضات الأقران والتقييمات المستقلة لهذه العمليات.

٥٥ - وينبغي للحكومات الوطنية، والوكالات المانحة وآليات صناديق التبرعات توفير التمويل الكافي لدعم مبادرات الشعوب الأصلية من أجل تنمية قدراتها على إدارة الغابات والمشاركة في المبادرات الوطنية والدولية.

٥٦ - وينبغي للترتيب الدولي المعني بالغابات واتفاقية التنوع البيولوجي تشجيع الدول الأعضاء على وضع ترتيبات مؤسسية جديدة، مثل حيازة الشعوب الأصلية للغابات، واتفاقا مع حركة الغابات المجتمعية، مما يوفر عناية إضافية لحقوق الشعوب الأصلية ويؤدي إلى إدماج قيمها ومصالحها الفريدة المرتبطة بالغابات.

٥٧ - وينبغي وضع معايير قياسية ومؤشرات، بمشاركة كاملة من الشعوب الأصلية، لقياس مدى تنفيذ المبادئ التوجيهية والقواعد التنظيمية الوطنية المتعلقة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات.

٥٨ - وينبغي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها عدم النظر إلى الغابات المزروعة بوصفها بالوعات للكربون في مشاريع آلية التنمية النظيفة.

٥٩ - وينبغي لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية وحرياتها الأساسية أن يعد تقريرا يعنى تحديدا بالحالة الراهنة للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات.

٦٠ - وينبغي لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن ينشئ برنامجا خاصا لمعالجة احتياجات الشعوب الأصلية المشردة نتيجة لاستغلال أراضيها وأقاليمها.

٦١ - ويجب أن تجرى مفاوضات بشأن مشروع اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن التنوع الثقافي بين الدول الأعضاء وممثلي الشعوب الأصلية لكفالة توفير الاتفاقية حماية كافية لتراث الشعوب الأصلية الثقافي.

٦٢ - وينبغي إتاحة الفرصة للشعوب الأصلية في المناقشة الكاملة والمشاركة غير المحدودة في أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية المتصلة بالموارد الجينية، والمعارف التقليدية، وأشكال التعبير التقليدية عن الثقافة.

٦٣ - وينبغي لأمانات كل من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واتفاقية التنوع البيولوجي، فضلا عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة أن تجمع أفضل الممارسات المتصلة بالمعارف التقليدية لنساء الشعوب الأصلية في مجال إدارة الغابات.

الشعوب الأصلية

وإقرارا بأن تقرير المصير ينطوي على حقوق ومسؤوليات على السواء، ينبغي للشعوب الأصلية أن تقوم بما يلي:

٦٤ - كفالة وصول المعلومات عن العمليات الدولية ذات الصلة إلى مجتمعات الشعوب الأصلية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ووكالات التمويل، وذلك باللغات والأشكال الملائمة، وأيضا كفالة تمكن أعضاء هذه المجتمعات من حضور الاجتماعات الدولية ذات الصلة.

٦٥ - كفالة عقد الاجتماعات التحضيرية في أقاليم الشعوب الأصلية ومناطقها، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ووكالات التمويل، قبل مشاركة الشعوب الأصلية في الاجتماعات الدولية المتعلقة بحقوقها.

٦٦- نقل المعارف العريقة المتوارثة عن الأسلاف إلى الأجيال المقبلة، وهي العملية التي يضطلع بدور أساسي فيها كل من نساء الشعوب الأصلية وحكماء المجتمعات المحلية والمرشدين الروحيين.

٦٧ - القيام بأنشطة من شأنها توفير التربية الوطنية للشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية، بشأن المسائل التي تتعلق بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات.

٦٨ - توعية حكوماتها بمهارات الشعوب الأصلية وقدراتها في مجال المعارف التقليدية المتصلة بالغابات والإدارة المستدامة للغابات.

٦٩ - المبادرة باتخاذ إجراءات مدروسة تهدف تحديدا إلى إصلاح الممارسات المعتادة الراسخة التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في إدارة الموارد الطبيعية.

٧٠ - الدعوة لأن تصبح المعارف التقليدية المتصلة بالغابات جزءا من المناهج الدراسية في مجتمعات الشعوب الأصلية.

٧١ - تعزيز تدابير الدعوة لإصلاح القوانين والسياسات الوطنية لجعلها متفقة مع الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي، واتخاذ التدابير الإدارية الفعالة وغيرها من التدابير لتطبيق تلك القوانين.

٧٢ - تعزيز مشاركة أطفال وشباب الشعوب الأصلية في العمليات الدولية والوطنية المتعلقة بالغابات.

٧٣ - ينبغي لمنظمات الشعوب الأصلية الشمالية أن تبادر بإنشاء مركز تنسيق لها يوازي مركز تنسيق منظمات الشعوب الأصلية الذي يمثل البلدان الجنوبية. وينبغي لمركز التنسيق ذاتي الاختيار هذا أن يجد الترحيب لدى أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

الوكالات المانحة

إقرارا بالدور الهام للتعاون الدولي والشراكات الدولية في تحقيق الإصلاحات اللازمة ولكفالة بناء القدرات بالطريقة الصحيحة وبالقدر الكافي، ينبغي للحكومات والوكالات المانحة أن تقوم بما يلي:

٧٤ - دعم تبادل البرامج بين مجتمعات الشعوب الأصلية المختلفة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية؛ والعالمية، بهدف اقتسام الخبرات والمعارف بشأن تعزيز المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وحمايتها

٧٥ - توفير الموارد اللازمة لبناء قدرات الشعوب الأصلية على القيام بأنشطة الضغط والدعوة

٧٦ - توفير الموارد للقيام بأنشطة الضغط والدعوة على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية

٧٧ - تعميم النظر في المسائل المتعلقة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات في جميع المشاريع والبرامج التي تؤثر على الشعوب الأصلية

٧٨ - توفير موارد كافية لدعم المشاريع والبرامج التي تقوم الشعوب الأصلية بتخطيطها وتنفيذها وإدارتها من أجل تنميتها الذاتية

٧٩ - لا ينبغي لأي من المؤسسات المالية الدولية الترويج لمشاريع تتصل بالموارد الطبيعية أو الغابات أو الأراضي أو المياه أو الزراعة أو التعدين أو أي مشاريع من هذا القبيل، أو الدخول فيها، تكون غير مقبولة لدى الشعوب الأصلية المعنية.

٨٠ - يجب على الوكالات الدولية التي تمول السياسات أو المشاريع أو البرامج المتصلة بالغابات (بما فيها البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وما إلى ذلك) أو تقوم خلاف ذلك بدعمها أو تعزيزها، أن تكفل مقبولية تلك الأنشطة من جانب الشعوب الأصلية المتأثرة بها أو من جانب غيرها من حائزي المعارف التقليدية، حسبما تعرب عنه المؤسسات والمنظمات التي تمثلها، قبل اعتماد أي سياسة أو الموافقة على أي مشروع أو برنامج معين.

٨١ - توصية حكومات بلدان الشمال، والمنظمات المانحة، وآليات صناديق التبرعات، أن تكفل إتاحة التمويل أيضا لتمكين مشاركة الشعوب الأصلية من بلدان الشمال في الاجتماعات الدولية والوطنية ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، فور توفير التمويل للشعوب الأصلية، ينبغي أن تحظى تلك الشعوب بالحرية في المشاركة على النحو الذي تراه مناسبا، عن طريق الوفود الحكومية أو بصفتها الشخصية.

وثيقة معتمدة بتوافق الآراء، في فندق كوروبيسي، سان خوسيه، كوستاريكا، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤